عصبة الامم، بالفعل، في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، وكل ما تضمنته هو صياغة محكمة، باللغة الانجليزية، للمطالب ذاتها التي قدمها الوفد الى الحكومة البريطانية(٤٧).

ويبدو ان تتبع الوفد الفلسطيني الموجود في جنيف لمناقشات الجمعية العامة لعصبة الامم وللمناورات الدولية الجارية بشأن تقرير مستقبل فلسطين والبلاد العربية الاخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية قد جعله يدرك «ان رفض الانتداب بزيادة عبارة المؤسس على وعد بلفور لا يجدي نفعاً، من الوجهة الحقوقية، لأن تنظيم صك الانتداب عائد الى الدولة المنتدبة»، وليس للجمعية العامة الا المصادقة عليه، كما قال الوفد في رسالة منه الى رئيسه في لندن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١(٤٨). ويبدو، كذلك، أن الوفد الموجود في جنيف صار ميالاً الى رفض الانتداب بالمطلق، والى المطالبة بالاستقلال التام لفلسطين، على اساس انها متطورة الى الحد الذي يوجب منحها هذا الاستقلال(٤٩). لكن رئيس الوفد العربي الفلسطيني، موسى كاظم الحسيني، كرر، في رسالة جديدة منه الى وفد جنيف، تمسكه بالخطة المقررة سابقاً. ومما قاله في هذا الصدد: «لا شك في أن امتنا، وفي رأسها نحن، ايضاً، لا نريد الاستعباد في حقيقة الامر، مهما كان شكله ونوعه. الاّ أن مفكري البلاد، في الوقت ذاته، بالنظر للاحوال الحاضرة، الداخلية والخارجية، قرروا خطة لأنفسهم ورأوا اجتناب البحث في الانتداب، وعلى هذه الخطة سار الوفد أيضاً»(٥٠). وتستخدم رسالة كاظم الحسيني الحجة التي أوردها اعضاء الوفد في جنيف، فتقلبها ضد رأيهم حين تقول: «هذا ما يؤدي بنا الى اجتناب البحث في الانتداب»(٥١).

مع هذا الميل الواضح الى المساومة بشأن الانتداب، في ذلك الوقت المبكر من نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية، لم تقل أي من وثائقها انها تقبل الانتداب. وما توضحه رسائل موسى كاظم الحسيني، وما اقترن بها من سلوك عملي، يظهر ان قادة الحركة الوطنية اتفقوا، في ذلك الوقت، على تجنب التصريح برفض الانتداب، أو بقبوله، بأمل ان يكسبوا الفرصة لاقناع بريطانيا بالمساومة، التي كررنا الاشارة اليها، حول انتداب بدون وعد بفور. وبما ينسجم مع هذا، اتفق الجميع على أن يتمسك الوفد، في عصبة الامم، التي تدرس فرض الانتداب، بالمطالبة بضرورة استفتاء أهل البلاد بشأنه، قبل اقراره . ويعكس هذا الاتفاق خطة وصفها موسى الحسيني بنفسه بأنها «موافقة جداً، حقوقاً وسياسة، أي من كل الوجوه، لأنها تحفظ للأمة حق ابداء رأيها في الامر، وتعلن انه لم يؤخذ رأي الامة في الحال الواقع، وتبقى في ايدينا سلاحاً... نريد ان نشهره، عند الحاجة، لنستفيد منه، ان امكن»(٥٢). ومع حماسه الخاص لخطة كهذه، ولما تنطوي عليه من ابقاء فرص المساومة مفتوحة، على أمل أنه يمكن التوصل الى انتداب بدون وعد بلفور، لا يترك كاظم الحسيني أي لبس حول مصدر الخطة، فليس هو واضعها ولا وفده، بل الذي وضعها هو المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع الذي انتخب الوفد. وحين الحّ اعضاء وفد جنيف، بصورة أو بأخرى، على مواقف تؤدي الى الخروج عن هذه الخطة، لم يتردد رئيس الوفد من ردعهم عن ذلك باسلوب كاد يبلغ حد الزجر، وهو يتساءل حانقاً: هل من صلاحية الوفد ان يبتّ برفض الانتداب ؟ وهل فوّضه منتخبوه بذلك ؟ وهل دار في المؤتمر الرابع، الذي انتخبه، بحث حول هذا الامر الهام؟ ولأنه يعرف الجواب، فهو يقول مستنكراً: «كيف يجوز للوفد أن يبت في هذا الامر» ؟(٥٣). وقد امضى الوفد في لندن شهراً وهو يعرض مساومته هذه، لكنه ظل يصطدم، في كل لحظة، بتمسك الحكومة البريطانية الثابت بوعد بلفور وبسياسة المساعدة على انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وبعد مضي ثمانية شهور، كان الوفد لا يزال عند نقطة البداية التي اصطدم بها؛ ومع ذلك، لم يحمله تعنتّ بريطانيا على التخلي عن اعتداله. وتقول رسالة بعث بها رئيس الوفد الى الملك حسين بن علي ان مطالبه انصبّت على ان يكون للامة شأن معتبر،